

المقاومة كمُكوّن ضروري للتنمية في السياق الاستعماري حملة المقاطعة نموذجاً

عمر البرغوثي¹



1- عمر البرغوثي، ناشط في مجال حقوق الإنسان، وعضو مؤسس في حملة المقاطعة (BDS)،
www.BDSmovement.net.

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز إلى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية، فضلا عن بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن أكثر تعبير عن التنمية في فلسطين، هي استراتيجيات الصمود، والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المركز يسعى إلى توفير إطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها. وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العملية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الأبحاث الأكاديمية والنشاطات المجتمعية، أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية، إذ تشمل أنشطته في هذا المجال: الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية، يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية، ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف إلى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

قدمت المقالة في ورشة عمل عقدها مركز دراسات التنمية بعنوان "التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تأملات نقدية في الممارسات الحالية، ونقاش للأفاق البديلة"، بتاريخ 23/6/2011، وبدعم من وكالة التنمية السويدية، ضمن مشروع "التنمية والصراع: خليل بنوي"، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تنويه: محتويات المقالة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر وكالة التنمية السويدية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات التنمية

مقدمة:

أفضى المشروع الاستعماري الصهيوني المستمر منذ عام 1948، إلى اجتثاث منهجي لإمكانيات تطور فلسطين جغرافيا وسكانيا واجتماعيا وسياسياً. خاصة أن هذا المشروع، قام على مركبات متفاعلة، تعبر بمجملها عن أعلى درجات نفي الآخر (الفلسطيني)، فالجغرافيا يتم احتلالها، واستعمارها، وإحلال كتلة بشرية بدل أخرى فيها. فيما يتم تزييف التاريخ، واستئصال الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، الذي بات منذ بدايات هذا المشروع الصهيوني عرضة للتفتيت والتجزئة، فضلا عن تعرضه للتطهير والإبادة العرقية.

وهنا تبدو التنمية خطابا وممارسة، كما تطرحها دوائر الهيمنة العالمية (بمؤسساتها التمويلية خاصة)، وتمظهراتها في مشروع أوسلو، حالة من القفز التاريخي على السياقات المنتجة على امتداد عقود طويلة، والتي أحدثت بنى غير طبيعية للقوة والهيمنة، تتشابك حد التماهي مع بنية المجتمع وجغرافيته وتاريخه ومؤسساته. حيث يصبح أي حديث عن التنمية دون فك عرى علاقات القوة المهيمنة، والسعي إلى تحديها، وتغييرها جذريا، ضرب من تجاهل الواقع -اللاطبيعي- إن لم يكن تسويق لمعطياته، ومحاولة لتجميله، والتطبع معه.

تستند مقالة عمر البرغوثي "المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً"، على نقد التمويل الأجنبي، الذي يقف عند حدود تلميع قيود الاحتلال، لا دعم نضال الفلسطينيين من أجل كسرها والانعقاد من أغلالها، وهو ما يقود لطرح أسئلة جوهرية حول تواطؤ "مجتمع الممولين" مع المشروع الاحتلال، وعدم قدرتهم -أو ربما رغبتهم- في تجاوز علاقات الهيمنة السائدة التي يفرضها على الفلسطينيين، وخاصة عبر إنكار -أي هذا الاحتلال- الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

ويؤكد البرغوثي في مقالته، على أهمية أدوات المقاومة الشعبية، كجزء من مشروع أكبر لإعادة بناء وتماسك علاقة المجتمع الفلسطيني مع مناصري القضية، بعيداً عن السياسة الرسمية وخطابها ومثقفها، وبالارتكاز على المقاطعة ومناهضة التطبيع، وإيصال الحقائق الإنسانية والسياسية الفلسطينية إلى القوى التقدمية في العالم المناهضة للصهيونية. وهي حقائق تبيّن لهم توثيقاً: لماذا يجب أن لا يُطعوا مع وأن يقاطعوا الكيان الصهيوني باعتبار المقاطعة هي الوجه الأممي الداعم للقضية الفلسطينية ولكي لا يحاصر هذا النضال نفسه في بعديه العربي والفلسطيني.

في تعرضها للمقاومة تنتقد المقالة خداع التسوية السياسية، كما توجه نقداً لمحاولات الممولين الأجانب، تجاهل طبيعة الاحتلال الإسرائيلي المستمر، ومحاولة فرض نموذج ما بعد الاستعمار كأساس للسياسات التنموية الفلسطينية. وهي ملاحظة غاية في الأهمية لا سيما على ضوء التساؤلات الكبرى بأن: هل حقاً مر محيط النظام الرأسمالي العالمي بما يمكن تسميته "ما بعد الاستعمار".



المقاومة كمُكوّن ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً

”إذا كنت محايداً في حالات الظلم، فإنك تكون قد اخترت طرف المضطهد (بكسر الهاء)“².

ديزموند توتو

إن أي احتمال لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة ومستقلة، في سياق الاحتلال أو الاستعمار أو الفصل العنصري (الأبارتهايد)، يخضع لإعاقة متمدة وممنهجة من قبل بُنى السلطة المهيمنة التي يفرضها المضطهد لإدامة نظام الهيمنة القائم. وبالتالي، فإن المقاومة الفعالة من قبل المظلومين، بالإضافة إلى وظيفتها في التمكين والأنسنة³، تصبح أداة لا غنى عنها لتفكيك العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق التنمية. بغض النظر ما إذا كان تركيزها على الجانب الاقتصادي، أو المدني، أو الثقافي، أو الاجتماعي، فإن أي إستراتيجية تنموية تفشل في الاستجابة بشكل متواز للمتطلبات الأساسية، المباشرة أو غير المباشرة، للنضال من أجل إنهاء حالة الاضطهاد، وليس فقط التخفيف من ألامها، لا تعتبر إستراتيجية عقيمة وغير مسؤولة وحسب، بل تعد كذلك لا-أخلاقية بامتياز. فهي، والحال كذلك، تبلغ درجة التواطؤ المتعمد في إدامة الاضطهاد والظلم تحت مسميات متنوعة، كمساعدة الضحايا في التعامل مع الشروط المزرية للفقر والمعاناة واليأس.



2- حسب الاقتباس في: وليم كوغلي. إنهاء الفقر كما نعرفه: ضمان الحق في الحصول على عمل بأجر يكفل الحياة (2003)، ص 8. في

http://en.wikiquote.org/wiki/Desmond_Tutu

3- في كتابه الأيقوني: «بيداغوجيا المضطهدين»، ي طرح الفيلسوف البرازيلي باولو فرييري أن حالة اللا-أنسنة «توصم ليس فقط من تمت سرقة إنسانيتهم، ولكن أيضاً (حتى لو بطريقة مختلفة) أولئك الذين سرقوها». ويضيف، «بينما يعتبر كل من الأنسنة واللا-أنسنة بديلين واقعيين، إلا أن الأولى فقط هي وظيفة البشر... يثبطها الظلم، والاستغلال، والاضطهاد، والعنف الممارس من قبل المضطهدين (بكسر الهاء)؛ ويؤكدها توك المضطهدين (بفتح الهاء) للحرية والعدالة، ونضالهم لاستعادة إنسانيتهم المفقودة... لكي يكون لنضالهم معنى، على المضطهدين أن يتجنبوا، في سعيهم لاستعادة إنسانيتهم (وهي إحدى الطرق لخلقها)، التحول بدورهم إلى مضطهدين للمضطهدين، فعليهم أن يسترجعوا إنسانيتهم وإنسانية من يمارس عليهم الاضطهاد».

<http://www.webster.edu/~corbette/philosophy/education/freire/freire-1.html>

في ذروة النضال ضد الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، وكنتيجة للعزلة الدولية التي تعرض لها النظام على إثر انتشار المقاطعة، استجابة لدعوات الأغلبية السوداء المضطهدة، تبنت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة «الارتباط البناء»، المتمثل في «الدبلوماسية الهادئة»، عوضاً عن فرض العقوبات. وقد أذان المطران ديزموند توتو هذه السياسة آنذاك واصفاً إياها بـ«اللا أخلاقية» و«الشريرة». كما صرح توتو أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية في الكونغرس الأمريكي عام 1984 قائلاً: «لا نريد قيوداً مريحة، نريد التخلص من هذه القيود»⁴. وهذا يعيدنا إلى السياق الفلسطيني، حيث أن نموذج «التنمية» الذي تتبناه معظم مؤسسات التمويل الأجنبية، ومن ضمنها بعض وكالات الأمم المتحدة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ينظر إليه الفلسطينيون كأداة لتخفيف القيود الاستعمارية الإسرائيلية، لا المساعدة في كسرهما نهائياً والتحرر منها. كما إن هذه المؤسسات بالغالب ما تركز على نوع واحد من القيود، تلك التي تكبل ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني المتواجد في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ويشمل ذلك فلسطيني القدس المحتلة أحياناً، بينما تتجاهل القيود الاستعمارية المفروضة على غالبية الشعب الفلسطيني، تحديداً في الشتات والمناطق المحتلة عام 1948.

عندما تستخدم مؤسسات التمويل الغربية كليشه «مساعدة الشعب الفلسطيني»، فهي عادة ما تشير إلى تمويل مشاريع تتعلق، في أحسن الأحوال، بجزء من حقوق الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية)، والذين يشكلون أقلية في الشعب الفلسطيني. وهذا يعني بالضرورة حذف الحقوق الأساسية للمجموعتين اللتان تشكلان سويةً غالبية الشعب الفلسطيني، أي اللاجئين، الذين حرموا من حقهم المشروع -وفق قرارات الأمم المتحدة- بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها قسراً في نكبة 1948، و «فلسطينيو 48»، حاملو الجنسية الإسرائيلية، الذين يعيشون في ظل نظام تمييز عنصري مشرع ومأسس⁶، والذي ينطبق عليه تعريف الأمم المتحدة لجريمة الأبارتهيد (الفصل العنصري)⁷.

4- <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,923808,00.html>

5- <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C758572B78D1CD0085256BCF0077E51A>

6- حتى وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان تصف التعامل الإسرائيلي مع المواطنين الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية، بأنه «تميز مؤسسي، وقانوني، واجتماعي».

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/nea/154463.htm>

7- يمكن الرجوع إلى المصادر التالية لتعريف الأبارتهيد (الفصل العنصري): نظام روما حول المحكمة الجنائية الدولية (2002):

<http://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%202187/v2187.pdf>

وأيضاً، الميثاق الدولي لمعاقبة وإخماد جريمة الأبارتهيد:

<http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/6C2AB560-3E9D-401D-ACD8-A6F7C3AA7F6E/24866/1/372818.PDF.In2009ExecSummary.pdf>

عندما تقتصر مساعدة مؤسسات الدعم الغربي للشعب الفلسطيني على تمويل الخدمات الأساسية التي يفترض أن تقوم إسرائيل بتوفيرها، كونها السلطة المحتلة، وعندما يقترن ذلك بـ "حياد" سياسي تجاه القضايا الرئيسية كالاحتلال والأبارتهاد والحرمان من الحقوق الأساسية الناجم عنهما، فإن ذلك يعني انحياز هؤلاء الممولين "لطرف المضطهد"، على حد تعبير المطران توتو.

غزة: حالة غريبة للأولويات التنموية

قليلاً ما تتعامل مشاريع "التنمية" الممولة من الغرب مع الحقوق الفلسطينية الأكثر جوهرية. ويبدو ذلك جلياً بشكل خاص في قطاع غزة، حيث يقبع أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني تحت حصار قاتل، اعتبره البروفيسور ريتشارد فولك (المبعوث الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة) بأنه تمهيد لإبادة جماعية⁸. يعبر فولك -وهو يهودي، بالمناسبة- عن قلقه العميق تجاه الحصار المفروض على غزة إذ أنه يؤشر على "نية متعمدة من إسرائيل وحلفائها لإخضاع مجتمع بشري بأكمله لظروف في منتهى القسوة، تهدد بالموت"⁹.

بعد ما يقارب خمس سنين من الحصار الإسرائيلي المحكم -بتواطؤ غربي ورسمي مصري- على قطاع غزة، وصولاً إلى العدوان الإسرائيلي الإجرامي على القطاع، حوّلت إسرائيل غزة إلى "معسكر اعتقال"، حسب توصيف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون. وبالرغم من هذا الوضع، بقيت أولويات الممولين منصّبة على مشاريع خيرية، انتقائية، ومحصورة جداً، متجاهلة حتى ذكر الأسباب الجذرية لهذا الوضع الكارثي. وقد فاقم الاستهداف الإسرائيلي المنهجي لمرافق المياه والصرف الصحي في القطاع حالة قائمة من "الحرمان الشديد وطويل الأمد لكرامة الإنسان"، كما صرح ماكسويل جايلرد (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة)، مما تسبب "في هبوط حاد في مستويات معيشة الفلسطينيين في قطاع غزة، كان من أهم خصائصه تآكل موارد الرزق، وتدمير وتدهور البنى الأساسية، والتراجع الملحوظ في توفير ونوعية الخدمات الحيوية، كالصحة والمياه والصرف الصحي"¹⁰.

8- «إسرائيل، فلسطين، ونفاق القوة»: مقابلة مع نعموش تشومسكي، 22 آب 2007.
http://www.kibush.co.il/show_file.asp?num=22676

9- ريتشارد فولك، التحرك باتجاه الهولوكوست الفلسطيني، تموز 2009.
http://www.transnational.org/Area_MiddleEast/2007/Falk_PalestineGenocide.html

10- ماكسويل جايلرد، نقلاً عن: «اهتمام المنظمات الإنسانية بأزمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، نداء عاجل لفتح معابر غزة»، جمعية وكالات التنمية الدولية، آب 2009.
http://www.ochaopt.org/documents/hc_aida_statement_gaza_watsan_20090803_english.pdf

سلط تقرير لمنظمة العفو الدولية صادر في 2009 الضوء على سياسة إسرائيل المتعمدة وطويلة الأمد المتعلقة بمنع الفلسطينيين من الحصول على مواردهم المائية بشكل عادل، لا سيما في قطاع غزة، حيث أشار التقرير إلى أن "90-95% من إمدادات المياه - هناك- ملوثة وغير صالحة للاستهلاك البشري"¹¹. وقد أشار التقرير إلى نتائج دراسة سابقة أعدها برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP)، الذي أكد أن تلوث المياه في قطاع غزة يعود إلى ارتفاع نسبة النترات في المياه الجوفية "بشكل أعلى بكثير من المعدلات المسموح بها من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO)"، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات صحية خطيرة في الدم لدى الأطفال الصغار، وخاصة حديثي الولادة. وقد تم الكشف عن أعراض عديدة لمرض (babies blue)، منها "انتشار اللون الأزرق حول الفم واليدين والأقدام"، وتكرار "الإسهال والتقيؤ"، و"فقدان الوعي"، والتي تؤدي في حال ارتفاع النترات بشكل أكبر إلى تشنجات، قد تفضي في النهاية إلى الوفاة¹².

لا يقف التلوث الذي خلفه العدوان العسكري والحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة عند تلوث المياه، فقد طال التلوث الخطير التربة أيضاً. أجرت مجموعة مستقلة من الأطباء والخبراء من لجنة الأسلحة الحديثة -وهي لجنة إيطالية المقر متخصصة في آثار الأسلحة الحديثة على السكان المدنيين في مناطق الحرب- دراسة حول استخدام إسرائيل لـ"أسلحة غير تقليدية"، تناولت الآثار متوسطة المدى على الفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تعرضت للقصف الإسرائيلي عامي 2006 و2009. وقد أظهرت الدراسة أن القصف الإسرائيلي قد "خلف ارتفاعاً كبيراً في تركيز المعادن السامة في التربة، والتي يمكن أن تتسبب في الإصابة بأورام، ومشاكل في الخصوبة، وتأثيرات خطيرة على الأطفال حديثي الولادة، كالتشوهات والأمراض الخلقية"¹³.

على ضوء ذلك، عندما يطلق الاتحاد الأوروبي -المستمر في تواطؤه مع إسرائيل في حصارها لقطاع غزة- حملة إعلامية مكلفة نسبياً على نطاق واسع في قطاع غزة -الضفة الغربية- تحت شعار "أولوياتكم أولوياتنا"، دون أدنى سخرية، يبدو كأنه يقدم رسالة صريحة للفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال تقول: "لقد حددنا نحن الأولويات، وما عليكم سوى تبنيها، وإلا قطعنا عنكم التمويل". يتساقط هذا المثال تماماً مع معظم النماذج "التنموية" المدعومة غربياً والمطبقة في دول الجنوب، من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وصولاً إلى جنوب آسيا.

11- منظمة العفو الدولية، «مشاكل المياه، إنكار حق الفلسطينيين بالوصول العادل إلى المياه»، تشرين الأول 2009.
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/027/2009/en/e9892ce4-7fba-469b-96b9-c1e1084c620c/_mde150272009en.pdf
12- http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Gaza_FA.pdf
13- <http://www.newweapons.org/?q=node/110>

إن الغرب الذي لا يزال يهيمن عليه الشعور بالذنب تجاه مسؤوليته عن المحرقة (الهولوكوست) يرغب في غسل يديه مما اقترفته ضد اليهود الأوروبيين، ضمن ضحايا آخرين، عبر فرض تسوية جائزة للصراع العربي-الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني (لصالح الطرف الاستعماري الإسرائيلي)، تقود إلى إبقاء السيطرة كاملة للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن السيطرة على أكثر الأراضي الفلسطينية المحتلة خصوبة، وعلى موارد المياه الجوفية، كما على الحدود وحتى على المصير. والأهم من ذلك، إن هكذا تسوية مفروضة من قبل المانحين تديم حرمان إسرائيل لغالبية الشعب الفلسطيني (في الشتات ومناطق 48) من حقوقه الأساسية، وفي مقدمتها الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن هذا الحق، تحديداً، مقر من قبل الأمم المتحدة كشرط أساسي ومسبق لأن يتمتع أي شعب يقبع تحت حكم استعماري بكافة الحقوق الأخرى، السياسية والثقافية والاقتصادية، وغيرها، كما هو موضح أدناه.

خداع عملية التسوية

بدلاً من التعامل مع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، استغلت قوى الهيمنة، والتي في معظمها من قوى الاستعمار السابقة، قدراتها المالية والسياسية، على المستويين النظري والعملي، لتختزل القضية الفلسطينية تدريجياً من قضية تقرير مصير وتحرر من الاستعمار إلى قضية تتمحور بشكل حصري على ما يسمى بـ "عملية السلام"، مع ما يصاحبها من مفاوضات لا نهاية لها. وضمن هذه العملية ذاتها، طفا على السطح مؤخراً الحديث عن "بناء الدولة". منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، والنهاية المبكرة للانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1991)، مروراً بإطلاق عملية التسوية منذ مدريد إلى أوسلو، وحتى عقد مضي، عملت قوى الهيمنة، ضمن نظام القطب الأوحده، على تهميش القضية الفلسطينية، إن لم يكن التعامل معها كعامل إزعاج، لا أكثر. وفي هذا السياق، في عام 2000، أي بعد مرور سبع سنوات على توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، علق إدوارد سعيد على "عملية السلام" هذه بالقول:

مع مرور الوقت، بدأت محددات "عملية السلام" بالتقلص شيئاً فشيئاً، إذ تم الابتعاد تماماً عن معظم الحقوق الفلسطينية، التي يعرفها الفلسطينيون أنفسهم ضمن أحكام القانون الدولي. فمن اللجنة الرباعية إلى الأمم المتحدة ذاتها، كانت معظم العروض المقدمة للفلسطينيين تتمحور حول إنهاء المظاهر الأبرز للاحتلال في معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مع الإبقاء على السيطرة الفعلية الكلية لسلطات الاحتلال. وفي مقابل هذا "العرض السخي"، يتوجب على الفلسطينيين -تحت وطأة أقسى أنواع الضغوط- قبول ضم إسرائيل للكتل الاستعمارية الكبرى كأمر واقع (علماً بأن هذه الأراضي هي الأكثر خصوبة، والأغنى بالموارد المائية)، والتخلي عن حق العودة إلى الديار، والاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، أي، بعبارة أخرى، شرعنة نظام الأبارتهايد القائم في هذه الدولة، حيث يتمتع جزء من مواطنيها بامتيازات خاصة، ويخضع آخرون (السكان الأصليون الفلسطينيون) لنظام تمييز عنصري على أساس الدين والإثنية.

باتت هذه هي الصيغة الأساسية المطروحة من قبل القوى العالمية المهيمنة لما يسمى بالتسوية السلمية، والتي أذعن لها "القيادة" الفلسطينية (غير المنتخبة، وغير التمثيلية، والمفتقدة أساساً للرؤية). إن طيف الأحزاب السياسية الصهيونية في إسرائيل برمته، ومؤيدي إسرائيل في الغرب - مع استثناءات قليلة - لطالما دعوا لهذه الصيغة الظالمة وغير القانونية على أنها "العرض الوحيد" المقدم على الطاولة للفلسطينيين. وإذا لم يقبله الفلسطينيون فالتهديد باستخدام العصا الغليظة الإسرائيلية حاضر دوماً. أما مع الصعود الحاد مؤخراً للأصولية اليهودية¹⁶ واليمين المتطرف داخل إسرائيل، فحتى هذه الصيغة الظالمة لم تعد تحظى بقبول غالبية الجمهور الإسرائيلي¹⁷.

باختصار، يمكن وصف عملية السلام (peace process) القائمة بأنها عملية تجزئة (piece process)، تهدف إلى تقسيم الشعب الفلسطيني إلى "أجزاء"، ثم محو هذه الأجزاء تبعاً من تعريف الشعب الفلسطيني، وما ينجم عن ذلك من تجاهل كامل لحقوق هؤلاء الفلسطينيين، أي ترسيخ الإنكار الإسرائيلي لحقوقهم الأساسية، الذي دام لعقود. وعليه، فإن المقاومة الشعبية الفلسطينية، وخاصة السلمية منها، تصبح ضرورة لصون حقنا في التمتع بحقوقنا بصيغتها الشمولية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق سلام عادل وبالتالي دائم.

16- <http://electronicintifada.net/content/israels-latest-massacre-qana-racist-jewish-fundamentalism-factor/6257>

17- استطلاع رأي أعده مركز (fahaD)، بتاريخ 14 أيول 2010، يظهر أن 48% من الإسرائيليين يعارضون، و45% يدعمون، العبارة التالية حول اتفاقية «سلام» مع الفلسطينيين (لا تحقق الحد الأدنى من متطلبات القانون الدولي): «هناك خطة تشترط، في إطار اتفاقية سلام يعترف فيها الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، قيام إسرائيل بالانسحاب من معظم الأراضي في يهودا والسامرة، ولكن مع إبقاء الكتل الاستيطانية بإيد إسرائيل، وفي مقابل ذلك ستعيد إسرائيل إلى الفلسطينيين أرض بمساحة مماثلة من داخل دولة إسرائيل. هل تدعم هذه الخطة أم تعارضها؟».

<http://coteret.com/2010/09/14/yediot-to-abe-foxman-are-we-anti-semitic-too/#more-2833>

المساعدات "الخيرية" كغطاء للتواطؤ

على الرغم من كل ما يكتنف عملية التسوية من عيوب جلية -- ليس أقلها تمكين إسرائيل من استمرار حصارها لقطاع غزة، وتكثيف الاستيلاء على الأراضي والاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية المحتلة (وخاصة في غور الأردن والقدس)، بل وتوفير ورقة التوت لها للتغطية على كل جرائمها، في وقت تستمر فيه بإنكار جميع الحقوق الفلسطينية -- فقد حظيت عملية أوسلو للتسوية بالتزام يصل حد القداسة لدى الدول الغربية. وقد أدت هذه العملية إلى نشوء ما يسميه الفلسطينيون "صناعة السلام"¹⁸، حيث تتفق ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب في الغرب في تمويل مشاريع مشتركة بين الفلسطينيين (والعرب أحياناً) وإسرائيل، تدّعي جميعها تقريباً بأنها "لا سياسية".

لقد أغدقت الأموال بسخاء على مركز بيرس للسلام، على سبيل المثال، تحت شعار مساعدة الفلسطينيين. وقد أدار ونفذ مركز بيرس بهذه الأموال مشاريع عدة تتراوح بين جراحة القلب وكرة قدم وقضايا متعددة ما بينهما، مع "شركاء" فلسطينيين ثانويين، مرسخاً علاقة السلطة والهيمنة الهرمية بين المضطهد والمضطهد. وعضواً عن تمويل الجامعات الفلسطينية، مثلاً، للقيام بتطوير أبحاثها في المجال الطبي والعلاجي، ذهب التمويل إلى جهات طبية إسرائيلية، تتمتع بمستوى متطور، لتقوم هذه الأخيرة بتقديم الخدمات الطبية للفلسطينيين المحرومين منها مقابل مبالغ باهظة. لقد تناول ميرون بنفستي، نائب سابق لرئيس بلدية القدس المحتلة، بدقة دور المركز المذكور في تأبيد هذه العلاقة الاستعمارية حين كتب:

"في نشاط مركز بيرس للسلام، لا يوجد ثمة جهد واضح يُبذل من أجل تغيير الوضع القائم سياسياً، أو اجتماعياً - اقتصادياً في الأراضي المحتلة، بل العكس تماماً: تبذل جهود لتدريب السكان الفلسطينيين لقبول وضعهم الدوليّ وتثبيتهم للبقاء في ظل القيود الاعتباطية المفروضة عليهم من قبل إسرائيل، وذلك لضمان التفوق الإثني لليهود. وباستعلاء كولونيالي، يقدم المركز مزارع زيتون [فلسطينياً] يكتشف فوائد التسويق التعاوني؛ طبيب/ة أطفال ي/تخضع للتدريب في مستشفيات إسرائيلية؛ ومستورد فلسطيني يتعلم أسرار نقل البضائع عبر الموانئ الإسرائيلية، المعروفة بكفاءتها؛ وبالطبع منافسات كرة القدم، وأوركسترات مشتركة من الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي ترسم [جميعاً] صورة زائفة للتعايش"¹⁹.

18-لمزيد من التحليل حول ما يسميه الفلسطينيون «صناعة السلام»، يمكن الرجوع إلى: فارس جقمان، «هل يمكن أن نتحاور؟ صناعة السلام في الشرق الأوسط»، الانتفاضة الإلكترونية، 20 آب 2009. <http://electronicintifada.net/v2/article10722.shtml>.
19- <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/a-monument-to-a-lost-time-and-lost-hopes-1.256342>

انطلاقاً من إدراكها العميق لهذه المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى إطالة أمد التخلف والتبعية في القطاع الصحي الفلسطيني عبر مشاريع تعزيز "الحوار والتعاون" بين أخصائيين إسرائيليين وفلسطينيين أو مؤسسات من "الطرفين" تعمل في المجال الطبي، عبرت أهم المؤسسات الصحية الفلسطينية عن "اعتراضاتها الجذرية" كما يلي²⁰:

1- إن هذه المبادرات، ومهما كانت حسنة النية، فإنها مفروضة بمعظمها من الخارج، حيث تستدرج المهنيين والأكاديميين بالأموال، والمرافق، وبتوفير فرص للتقدم الفردي في بيئة تعاني من جوع للموارد، أو بتوفير حلول لمشاكل طبية أو مؤسسية فردية أوجدها وحافظ على استمرارها الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

2- بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاريع لا تعكس الأولويات الفلسطينية الحالية، بل تتجاهل علاقة عدم المساواة الهائلة بين الطرفين: حيث أحدهما محتل والآخر يزرع تحت الاحتلال.

3- لا تأخذ [هذه المشاريع] بعين الاعتبار الرد الصامت للمؤسسة المهنية والأكاديمية الإسرائيلية حيال الخنق العلمي والطبي والصحي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الممارس بحق الفلسطينيين. ومن المعلوم أنه في بعض الحالات تشارك هذه المؤسسات الإسرائيلية في تطوير إستراتيجيات وخطط الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، وفي تبريرها، حتى وصل الأمر حد توفير الشرعية الأكاديمية لتسويق هذه الإستراتيجيات والخطط في الغرب.

وفي الوقت الذي تعرض فيه دول عديدة واجهة المساعدة الخيرية للفلسطينيين، فإنها تقوم بشكل متوازٍ بالتواطؤ في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. فالحكومة الفرنسية، مثلاً، لم تكتف فقط بالترويج للشركتين الفرنسيتين، فيوليا وألستوم (Alstom and Veolia)، لمساعدتها في ربح العطاء الإسرائيلي لبناء مشروع السكة الحديدية (الترام) الذي يصل المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية حول مدينة القدس بالمدينة، بل أصبحت الآن تملك حصة في إحدى الشركات المشاركة في هذا المشروع²¹، الذي يتعارض بشكل مباشر مع اتفاقية جنيف الرابعة.

أما المجلس الثقافي البريطاني، والذي لطالما امتدح الفلسطينيون مشاريعه في الحقل الثقافي والتعليمي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد قام منذ تموز (يوليو) 2008 بقيادة شراكة التبادل الأكاديمي والبحثي البريطانية-الإسرائيلية (بيراكس-BIRAX)²²، مما جعل المجلس يدخل في شراكة مع جامعات إسرائيلية متورطة بعمق في خرق القانون الدولي، في مشروع

يحمل بصمات "الارتباط البناء" والذي تم تطبيقه سابقاً لحماية نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا من انتشار المقاطعة الدولية. وحسب تصريح مكتب الخارجية والكونولت البريطاني حول المشروع فإن "دعم الحكومة البريطانية لبراكس هو مثال ملموس عن حزمنا في معارضة أي مقاطعة لإسرائيل، والتي نعتبرها مرفوضة ولا تفعل شيئاً لتعزيز التفاهم أو قضية السلام في الشرق الأوسط".²³

حتى السويد، المشهورة بين الفلسطينيين بدعمها الذي لا يتزعزع لحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي، فقد تورطت هي الأخرى مؤخراً، وبطرق عديدة، في تفويض حقوق الإنسان وفي المساهمة في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. فمن خلال تمويلها الكبير لما يسمى منتدى أعمال فلسطين الدولي (PIBF)، تقوم وكالة التنمية الدولية السويدية (سيديا) بشكل واع²⁴ بدعم مشروع يضم في عضويته رجال أعمال إسرائيليين متورطين في أعمال الاستيطان الاستعماري، أحدهم، على سبيل المثال، رئيس سابق للاستخبارات الداخلية الإسرائيلية (الشاباك) سيئة السمعة لاستعمالها التعذيب لانتزاع الاعترافات من الأسرى الفلسطينيين، وغيره ممن يحفل سجلهم بانتهاكات للقانون الدولي فاضحة وشبيهة²⁵. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش السويدي يستورد منتجات صنعت في المنطقة الصناعية الإسرائيلية باركان²⁶، المقامة بشكل مخالف للقانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والبرازيل، التي تناصر حقوق الشعوب الضعيفة في دول الجنوب، وتؤيد منذ أمد طويل الحقوق الفلسطينية، ومنها مؤخراً حق الفلسطينيين في الحصول على دولة، فإنها، من جهة أخرى، قد أصبحت خامس أكبر مستورد للمنتجات والخدمات العسكرية الإسرائيلية²⁷.

وفي ذات السياق، فإن دولة جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد، والتي كان من المتوقع أن تكون أقرب حليف للشعب الفلسطيني، قامت بتطوير تجارتها مع إسرائيل بشكل ضخم، وشمل ذلك الصناعات الإستراتيجية وقطاع "الأمن"، مما ساهم بترسيخ نظام الأبارتهايد والقمع الاستعماري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني²⁸. وفي مفارقة تاريخية، قامت إحدى الشركات الجنوب أفريقية بتوريد الأسلاك الشائكة لإسرائيل لاستعمالها في بناء جدار الفصل العنصري²⁹.

<http://www.jpost.com/LandedPages/PrintArticle.aspx?id=167873> 23

24- تناولت بعض المجموعات السويدية التضامنية بالنقد جوانب من عمل الوكالة السويدية للتنمية، متهمة إياها بالتواطؤ مع الاحتلال عبر سكوتها عن انتهاكات حقوق الإنسان.

25- <http://www.pibf.net>

26- <http://whoprofits.org/Company%20Info.php?id=532>

27- http://www.bdsmovement.net/files/2011/03/brazilian_military_ties_with_israel.pdf

28- <http://bdsmovement.net/files/SA-Israel%20report%20-%20june%202009.pdf>

29- <http://bdsmovement.net/files/SA-Israel%20report%20-%20june%202009.pdf>

كما هو ملحوظ، فقد استثنيت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من القائمة، بشكل متعمد، وذلك كون دورها في دعم وتمويل الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي يرقى إلى درجة الشراكة الكاملة في الجريمة.

من هنا، يمكن عذر المجتمع الفلسطيني لعدم تحمسه "للعظام" التي ترمى له من قبل الدول المانحة، سواء أكانت لإصلاح بعض الأنابيب، أو لبناء حضانة أطفال، أو تشغيل بعض العمال بشكل مؤقت، أو خلاف ذلك مما يمكن اعتباره تلميحاً لقيود الاحتلال، وغيرها من أشكال القمع الإسرائيلي. ففي الوقت ذاته، يوفر تواطؤ نفس هذه الدول لإسرائيل كل الحصانة التي تلزمها للاستمرار في اضطهادها للفلسطينيين. يجب ألا تستخدم المساعدات الخيرية للتغطية على التورط بالجريمة؛ وعندما يتم استعمال الصدقة لهذه الغاية، فإن الإدانة القوية من قبل الفلسطينيين يجب ألا تُفسر على أنها جحود أو حماقة!

المقاومة من أجل تقرير المصير

بينما لا يعول المجتمع المدني الفلسطيني على الدول المانحة، حتى الآن، بأن تقوم بفرض عقوبات شاملة على إسرائيل كما فعلت في النهاية ضد نظام الأبارتهايد بجنوب أفريقيا، إلا أنه يتوقع منها، كحد أدنى، الامتناع عن التواطؤ في تدعيم وتغطية وحماية نظام الاضطهاد الإسرائيلي متعدد المستويات. فإذا كانت هذه الدول غير قادرة على دعم حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) كشكل رئيسي من أشكال المقاومة السلمية الفلسطينية، فيجدر بها على الأقل أن تحترم المبادئ التوجيهية لمقاطعتنا الملتزمة بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وأن تمتنع عن خرق خط احتجاجنا المقاطع لإسرائيل. وإلا فإنها تساهم في تقويض كل شكل من أشكال المقاومة الفاعلة التي تنتبها الغالبية الساحقة في المجتمع المدني الفلسطيني.

يتمحور الهدف الرئيسي للمقاومة الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في دعم وإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير كشرط ضروري لممارسة كافة حقوقنا غير القابلة للتصرف. فقد أقرت الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير هو شرط مسبق للتمتع بكافة الحقوق الإنسانية الأخرى. دخل هذا الحق ضمن مبادئ القانون الدولي، بشكل رسمي على الأقل، في ميثاق الأمم المتحدة، المادة (2)1، والتي تنص على "إن غايات الأمم المتحدة هي تطوير علاقات ودية بين الأمم استناداً لاحترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب".³⁰

لاحقاً، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3236، بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) لعام 1974،³¹ والذي يرفع مستوى تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني إلى حق "غير قابل للتصرف". والقرار:

1. يؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين، بما يتضمن:

(أ) حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي؛

(ب) الحق بالاستقلال الوطني والسيادة؛

2. يؤكد من جديد أيضاً على الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في العودة لمنازلهم وممتلكاتهم التي أبعدوا وانتزعوا منها، ويدعو لعودتهم؛

3. يشدد على أن الاحترام الكامل والتطبيق لهذه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا غنى عنهما من أجل حل قضية فلسطين...

وبهذا يتطلب أي حل متناسق أخلاقياً ومبني على مقاربة حقوقية (rights-based approach) لحل القضية الفلسطينية، معالجة الحقوق الثلاثة غير القابلة للتصرف للسكان الأصليين لفلسطين، بانسجام مع حقوق الإنسان الكونية والقانون الدولي.

في مؤتمر للخبراء في تطبيق حق تقرير المصير، عقدته اليونسكو في برشلونة عام 1998،³² تم التأكيد على أن حق تقرير المصير ينطبق على كل الشعوب حسب القانون الدولي المعاصر، مع التشديد على انطباقه بشكل خاص على "الشعوب المقهورة الخاضعة للسيطرة والتي تعاني من الأنظمة الاستعمارية، والعنصرية، والاحتلالية، وعلى كامل سكان الدول، فيما يتعلق بحق تقرير وضعهم السياسي وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، و[كذلك ينطبق هذا الحق] على مجموعات داخل سكان الدول، سواء كانوا أصليين أم غير ذلك، الذين يعتبرون 'شعوباً' ويعانون من أشكال معاصرة من الاستعمار، مثل الاستعمار الاستيطاني، والتي لا تتطابق مع المفهوم التقليدي والاعتباطي لـ'استعمار المياه المالحة [أي ما وراء البحار]'"³³.

بعبارة أخرى، فإن حق تقرير المصير هو أداة لتعزيز السلام العادل وإنهاء الاضطهاد، لا لتأييده.

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0738/38/IMG/NR073838.pdf?OpenElement-31>

[/http://www.unpo.org/content/view/446/83-32](http://www.unpo.org/content/view/446/83-32)

<http://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1002&context=ltc-33>

حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS): النضال العالمي من أجل الحقوق الفلسطينية

واقعيًا، فشل ما يُدعى بالمجتمع الدولي، تحت التأثير المهيمن للقوة العظمى الوحيدة وهي الولايات المتحدة، في إجبار إسرائيل على وقف بنائها للجدار والمستعمرات، والذآن تم الإعلان عن عدم قانونيتهما من قبل محكمة العدل الدولية عام 2004، وفي المقابل تواطأ -أي المجتمع الدولي- في تفويض الحقوق الفلسطينية المقررة من قبل الأمم المتحدة تحت ستار "عملية السلام" المخادعة بامتياز، مما دفع المجتمع الفلسطيني مرة أخرى ليتجاوز "قيادته" ويعيد التأكيد على حقوقه الأساسية. ونتيجة لذلك، في الذكرى الأولى للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ضد الجدار، في 9 تموز (يوليو) 2005، قام المجتمع المدني الفلسطيني - مع تمثيل واسع لفلسطيني الوطن والشتات - بإصدار نداء تاريخي يدعو للحرية والعدالة والمساواة، الشعارات الثلاث لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل حتى تفي بالتزاماتها حسب القانون الدولي³⁴.

بعد أن تم تبني حملة المقاطعة بشبه إجماع من قبل الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وفي المنفى لم يسبق حدوثه، ذُكرت حملة المقاطعة العالم بأن الشعب الفلسطيني يتضمن اللاجئين الذين تم تهجيرهم من وطنهم - من قبل الميليشيات الصهيونية ولاحقاً دولة إسرائيل- خلال نكبة عام 1948³⁵ وحتى يومنا هذا، وكذلك يتضمن الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية الذين بقوا على أرضهم ويعيشون الآن تحت نظام تمييز عنصري مقنن³⁶. ونتيجة لذلك أصبح نداء المقاطعة أول وثيقة سياسية فلسطينية شعبية منذ عقود تعيد التأكيد على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني الأصلي بكافة فئاته.

استطاعت حملة المقاطعة بارتكازها على القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان الكونية، ومعارضتها لكافة أشكال العنصرية، بما يتضمن الصهيونية ومعاداة اليهود، أن تتطور إلى حركة مقاومة عالمية لنظام إسرائيل الاستعماري ثلاثي المستويات وكذلك للتواطؤ الدولي، وخصوصاً الغربي، في إدامة وترسيخ هذا الاضطهاد الإسرائيلي المركّب. وقد تم تبني حملة المقاطعة من قبل اتحادات نقابية دولية ومجموعات دينية وشخصيات ثقافية وأكاديمية وغيرهم، مما قرب "اللحظة الجنوب أفريقية" أكثر لإسرائيل³⁷.

34- <http://www.bdsmovement.net/call>

35- لمزيد حول الخطط الصهيونية الممنهجة لطرد الفلسطينيين وتجريدهم من ملكيتهم، يمكن الرجوع إلى إعلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، لندن ونيويورك، 2006.

36- يوجد أكثر من عشرين قانوناً إسرائيلياً، بما فيها القوانين الأساسية الإسرائيلية (التي تعادل القوانين الدستورية)، والتي تشرعن وتماسس النظام العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، كونهم «غير يهود». انظر: عدالة، النتائج الأساسية لتقرير عدالة الموجه للأمم المتحدة حول التمييز العنصري الإسرائيلي. <http://www.adalah.org/eng/intladvocacy/cerd.htm#major>

37- للمزيد حول حملة المقاطعة (BDS)، «اللحظة الجنوب أفريقية»، يمكن الرجوع إلى: عمر البرغوثي، المقاطعة، سحب الاستثمارات،

ومنذ تموز 2005، لم تمر فترة حققت فيها حملة المقاطعة إنجازات على نطاق واسع كالفترة التي تلت المجزرة الإسرائيلية في غزة في خريف 2008-2009، والهجمة الدموية الأحدث ضد أسطول الحرية المتجه إلى غزة في أيار 2010. فقد أيقظ تكرار العدوان والصلف الإسرائيلي الرأي العام العالمي بعد سبات طويل وأجج سخطه على إفلات إسرائيل من العقاب على جرائمها والمكانة الاستثنائية التي تتمتع بها كدولة فوق القانون. ويبشر هذا باستنهاض أصحاب الضمائر الحية حول العالم وحشدهم لكسر حصانة إسرائيل عن طريق الضغط الفعال، بدلاً من محاولة إرضائها أو "الارتباط البناء" معها.

"حاصر حصارك"، الصيحة الخالدة لشاعر فلسطين الأبرز، محمود درويش، تكتسب معنىً جديداً في هذا السياق. بما أن إقناع قوة استعمارية بالتخلي عن امتيازاتها والاستجابة للمطالبة الأخلاقية بإحقاق العدالة لا يعدو كونه وهماً، في أحسن الأحوال، يشعر الكثيرون الآن بالحاجة "لحصار" إسرائيل من خلال مقاطعتها، لرفع ثمن حصارها وفصلها العنصري ضد الفلسطينيين. فبدلاً من الانجرار وراء وهم محاولة إقناع إسرائيل بالاعتراف بنا كبشر من أجل تحصيل نذر يسير من حقوقنا وكرامتنا، فإن غالبية الشعب الفلسطيني اختارت هذه المقاومة السلمية المدنية والشاملة التي تواجه كافة مجالات الظلم الإسرائيلي.

و عندما قامت تقريبا جميع الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية والأحزاب السياسية وشبكات المنظمات الأهلية والمنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبية بتبني حملة المقاطعة (BDS)، فإنها لم تؤيد فقط الإستراتيجيات المنسجمة أخلاقياً والفعالة للمقاطعة، بل تبنت كلمات ديزموند توتو الحكيم، "لست معنياً بلملمة فتات الشفقة التي يرميها من أعلى المائدة من يديّ نفسه سيدي. بل أريد القائمة (menu) الكاملة للحقوق."³⁸

من هنا، فإن أية مشاريع تسعى لتخفيف الظروف الصعبة التي يرزح تحتها الفلسطينيون كنتيجة للاحتلال، مثلاً، من دون أن تعمل -ولو بشكل غير مباشر- على دعم الحق الفلسطيني في مقاومة هذا الاحتلال بهدف إزالته، فإن هذه المشاريع تتحول إلى لفتات خيرية، وليست تضامنية، والفرق بينهما هائل. ومهما كانت النوايا نبيلة، فإن أي عمل خيري مفصول عن جانبه التضامني المتوازي لا يمكن أن يخدم إلا هدف إطالة أمد الظلم والاضطهاد وترسيخهما أكثر. في أسوأ الحالات، يصبح هذا العمل الخيري تواطؤاً، يدفع من خلاله المانحون فواتير الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين، فيعينونه مالياً.

وختاماً، فإن تطبيق نموذج "ما بعد الاستعمار" من قبل بعض المانحين، عن وعي، على حالة ما زالت ترزح وتأن تحت وطأة الاستعمار بشكل لا يقبل الجدل، يتجاوز البراءة أو السذاجة أو الضلال؛ فرائحة التواطؤ في إدامة الحالة الاستعمارية تفوح منه. ويتفاقم هذا التواطؤ عندما لا تعالج التنمية السيرورة الضرورية لإزالة الاستعمار، وبهذا تصبح التنمية هذه عملية لتلميع قيود الاحتلال، ليس إلا.

